نص ردن

▪ علاء حسن

"وزارة" صويلح شراد

في ظل النظام الديمقراطي بامكان اي عراقي الحصول على منصب وزاري سيادي والطريق الى تحقيق هدفه لا يحتاج الى عناء كبير، فباستطاعته خوض العملية الانتخابية.وربما باصوات رئيس قائمته يحصل على مقعد في مجلس النواب، وفي ضوء هذه القاعدة يصبح ممثلا للشعب في البرلمان، وبحساب التوافقات والاستحقاق الانتخابي قد تتوفر له فرصة حمل الحقيبة الوزارية ، فيتحقق الحلم الكبير.

بعد الحصول على المنصب الوزاري تبدأ الخطوة الاخرى بتعيين المقربين والمعارف،وعلى طريقة صويلح شراد في الدخول الى المعترك السياسي، تصبح الوزارة ماركة مسجلة باسم صاحبها لاربع سنوات، وبالإمكان تجديدها لدورة اخرى، اذا اثبت ابن شراد انه من التكنوقراط، وبذل المزيد من الجهد لإرضاء رئيس قائمته او زعيم كتلته النيابية.

تشكيل الحكومة الحالية استغرق أكثر من ثمانية اشهر، لان الكتل النيابية كانت تبحث عن طريقة تضمن لها تقاسم المناصب الوزارية مع مراعاة ما يعرف بالتوازن وتمثيل المكونات، وبعد مفاوضات ماراثونية ولدت الكابينة الوزارية منقوصة، وحتى الان الجدل مستمر حول من يشغل منصبي وزارتي الدفاع والداخلية.

لكل طرف مشارك في الحكومة نموذج لا يختلف عن صويلح شراد فهذه الماركة هي السائدة في السوق السياسية،لذلك استحقت هذه الماركة المنصب الوزاري بغض النظر عن المؤهلات والاداء،لانها مدعومة باغلبية برلمانية، ولذلك حرصت جميع الكتل النيابية بلا استثناء على الوقوف ضد استجواب او استدعاء وزرائها، لتؤكد حقيقة تعطيل الدور الرقابي البرلماني.

ما يتردد حول إمكانية إجراء تعديل وزاري محدود في الحكومة الحالية، لا يثير قلق ومخاوف الوزير صويلح شراد لانه يعلم بان الحكومة الحالية توافقية، والتعديل المرتقب يعني الدخول في مارثون جديد يستغرق عدة أشهر للتوصل الى اتفاق بتغيير الوزير الفلاني واستبداله بآخر، لا يختلف عن صويلح بالمؤهلات والرغبة الحقيقية في خدمة ابناء الشعب، على الطريقة العراقية.

أسهل الطرق في الوصول الى الوزارة يبدأ بالتقرب الى زعيم سياسي، والعمل على تسخير جهود ابناء العشيرة لدعمه في الانتخابات المقبلة، وبهذه الطريقة تتكون القاعدة الشعبية وتأخذ شكلا مناطقيا يدعي صويلح الحالم بالمنصب الوزاري بان قاعدته تجاوزت الاصطفافات الطائفية وتبنت المشروع الوطني، وبعد ظهور النتائج والدخول في المارثونات الطويلة تمنح المناصب الوزارية للماركات المسجلة باسم الكتل، ويندحر المشروع الوطني كغيره من المشاريع الاخرى المركونة او المعطلة بانتظار تحقيق التوافق بين القادة السياسيين.

أخيرا انتبه السياسيون الى أهمية إجراء إصلاحات جذرية لضمان نجاح العملية السياسية، وهذه الدعوات جاءت متأخرة، والبعض يراها بأنها مجرد محاولات لكسب الوقت لترتيب أوضاع أحزاب متنفذة، لتحقيق مصالحها، وأول خطوة لتحقيق الإصلاح تبدأ بإبعاد صويلح شراد من منصبه ومنح حقيبته الوزارية الى شخصية معروفة بالكفاءة، جميع الاطراف المشاركة في الحكومة تعلم قبل غيرها أسباب تعثر الاداء الحكومي، لكنها ليست مستعدة للتخلي عن الوزير صويلح شراد.

مجلس القضاء الأعلى: ١٦٣ حالة طلاق في اليوم خلال العام الماضي

بغداد / المدى

ترتفع معدلات الطلاق بشكل كبير في عموم مناطق العراق، في ظاهرة يرى باحثون ومسؤولون أن أسبابها اقتصادية واجتماعية في بلاد تعاني منذ ثلاثة عقود من الحروب والصراعات.

وبحسب أرقام حصلت عليها وكالة "فرانس برس" الفرنسية، من مجلس القضاء الأعلى، فقد سجلت 41 ألفا و536 حالة طلاق في عموم البلاد خلال العام 2007، فيما ارتفعت هذه الأعداد إلى 59 ألفا و515 في العام الماضي، أي بزيادة قدرها نحو 18 ألفا.

في مقابل ذلك، تراوحت أعداد حالات الزواج خلال فترة الأعوام الخمسة ذاتها بين ٢١٧ ألفا و٢٢١ حالة، و٣٣٠ ألفا و٤٧٠ حالة في بلد يبلغ عدد سكانه نحو ٣٠ مليون نسمة بحسب وزارة التخطيط التعاون الإنمائي.

ويقول وكيل وزارة حقوق الإنسان كامل أمين: إن "الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وراء وقوع الطلاق في العراق".

ويعاني العراق منذ الحرب مع إيران ١٩٨٠ – ١٩٨٨ من عدم استقرار على الصعد السياسية والاقتصادية وخصوصا الأمنية، ما ينسحب على المجتمع الذي يختبر منذ تسعة أعوام أعمال عنف يومية قتل فيها عشرات الآلاف.

في موازاة ذلك، تشهد البلاد معدلات بطالة مرتفعة تبلغ ٣٠٪ بحسب أرقام غير رسمية، بينما تعاني الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه النظيفة من نقص كبير، في وقت يعتبر العراق من أكثر البلاد فسادا.

وتعد محافظة الديوانية التي يسكنها مليون و٢٠٠ ألف نسمة، رغم استقرارها الأمني مقارنة مع باقي المحافظات، من المناطق التي تشهد معدلات طلاق مرتفعة، والتي بلغت ٣١٥٠ حالة العام ٢٠١١، وفقا لقاض رفض الكشف عن اسمه.

وتقول المحامية حكيمة عظيم: إن "عشرات دعاوى الطلاق والتفريق تحدث يوميا وبشكل متواصل خلال الأعوام الأخيرة، هناك عوامل اقتصادية، خصوصا البطالة، وأخرى اجتماعية مثل السعي وراء الزواج بأخرى ما يدفع الزوجة إلى طلب الطلاق".

وسجلت محافظة ديالى التي تشهد توترا أمنيا متواصلا ويعيش فيها مليون ونصف المليون شخص، ارتفاعا في حالات الطلاق من نحو ٩٤٠ حالة خلال العام ٢٠٠٧ إلى ١٦٧٠ حالة في العام ٢٠١٠.

وأكد القاضي لطيف التميمي الذي يعمل في محكمة بعقوبة (٦٠ كلم شمال بغداد) أن "اغلب حالات الطلاق سببها الزواج المبكر والظروف الاقتصادية الصعبة".

ويرى الباحث الاجتماعي مصطفى إبراهيم الذي يعمل منذ ثماني سنوات في محكمة الكرادة وسط بغداد إن "المشاكل الاجتماعية والمادية هي الأسباب الرئيسة لحدوث الطلاق في مجتمعنا".

وناشد إبراهيم الحكومة "معالجة البطالة وأزمة السكن للحد من خطر تصاعد الطلاق"، في إشارة إلى حاجة العراق إلى أكثر من مليوني وحدة سكنية على ما أعلنت وزارة الإعمار والإسكان في تشرين الثاني ٢٠١٠.

وتحدث عن "حالة طلاق وقعت مؤخرا بين زوجين في الستين من العمر لعدم توفر سكن يجمعهما، بعدما طلب صاحب الشقة حيث يعيشان باستعادتها"، مؤكدا أن "لا مشكلة بينهما سوى السكن".

من جهتها، حملت مديرة قسم المرأة في وزارة حقوق الإنسان رقية محمود الجهات القضائية مسؤولية تزايد حالات الطلاق، منتقدة "ضعف إجراءات المحاكم وعدم وجود باحثة اجتماعية تلعب دورها لوقف حالات الزواج المبكر".

وحذرت من "توجه البعض إلى رجال الدين لعقد الزواج خارج القضاء، لأنه يتسبب بمشاكل اجتماعية خطرة بينها عدم تسجيل الأطفال رسميا".

ورغم الارتفاع الأخير لمعدلات الطلاق، إلا أن هذه المعدلات تبقى اقل من تلك التي كانت عليه خلال تسعينات القرن الماضي، أي أثناء فترة الحصار حيث بلغ الطلاق أعلى معدلاته خلال الأعوام العشرين الماضية.

فعلى سبيل المثال، سجلت في العام ١٩٩٩ نحو ١٤٩ الف حالة طلاق، في مقابل حوالي ٢٦ ألفا و٤٥٠ حالة زواج فقط.

ويشكل تصاعد الطلاق اليوم ظاهرة سلبية ثقيلة على المجتمع العراقي الذي بدأ يخطو خطواته الاولى للخروج من أزمات الحروب المتلاحقة والصراعات الطائفية، خصوصا عقب الانسحاب العسكري الأميركي نهاية العام الماضي.

وتقول النائبة سميرة الموسوي عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ورئيسة لجنة المرأة والطفولة سابقا لوكالة فرانس برس إن "هناك ارتفاعا فعليا في معدلات الطلاق وقد شخصنا ذلك وأسبابه عديدة أهمها اقتصادية واجتماعية".

وتضيف ان "تأثير هذا الارتفاع سيئ وسلبي وبات يهدد مستقبل المجتمع والطفولة في البلاد".

تخصيص أموال لتغيير مسار الأنابيب النفطية المارة بمدينة بابل الأثرية

□ الحلة / إقبال محمد

كشف رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة بابل، عن تشكيل لجنة نيابية وزارية لدراسة كيفية رفع الأنابيب النفطية المارة بمدينة بابل الأثرية، وتحديد مسار آخر لها.

وقال رئيس اللجنة المهندس خالد عبيد، في تصريح لـ"المدى": إن اجتماعا عقد يوم أمس، وضم رئيسي وأعضاء لجنتي الطاقة والسياحة والآثار البرلمانيتين، ووزير السياحة والآثار، ومدير الهيئة العامة للآثار، ورئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس المحافظة، ومديرة مفتشية آثار بابل، لمناقشة سلبيات الأنبوب النفطي الثالث الذي يبلغ طوله ١٥٦٠ مترا، المار بمدينة بابل الأثرية.

وأضاف أن الاجتماع تناول مد الأنبوب النفطي الثالث في المدينة الأثرية، وضرورة رفع الأنابيب الثلاثة من أجل مواصلة الجهود لضم المدينة إلى لائحة التراث العالمي.

ولفت عبيد إلى أنه بسبب ما قام به النظام المباد من تشويه لمدينة بابل الأثرية من خلال إضافات البناء وتغيير شكل المدينة، لم يتم إدراجها ضمن لائحة التراث العالمي، مبينا أن المجتمعين توصلوا إلى ضرورة تشكيل لجنة خاصة لدراسة كيفية رفع هذه الأنابيب وتحديد مسار آخر لها، خاصة وأن المسار الذي سيتم تحديده يتطلب وقتا لاستملاك الأراضي التي ستمر عبرها الأنابيب وكذلك تخصيصات مالية.

وأشار عبيد إلى أن المديرية العامة لخطوط النفط تعهدت بأن لديها الإمكانية لنقل مسار الأنابيب من مدينة بابل الأثرية، مضيفا أنه تم الاتفاق على تخصيص مبالغ استملاك الأراضي التي ستمر بها الأنابيب، من ميزانية المحافظة ووزارة النفط، معلنا أن الشروع بالعمل سيتم بعد أن تقدم اللجنة المشكلة تقريرها إلى الجهات المختصة خلال هذه الفترة.

وفي سياق قريب، خصص مجلس محافظة بابل ثلاثة مليارات دينار لصيانة وترميم منارة ذو الكفل، وأربع دور تراثية في القصبة القديمة في مركز مدينة الحلة.

وقال رئيس لجنة السياحة والآثار في المجلس: إن المبلغ توزع بواقع مليار دينار لترميم وصيانة منارة ذو الكفل والمسمى (مسجد النخيلة)، كونها تعد من المعابد الإسلامية القديمة المهمة في ناحية الكفل التي شيدت في عهد السلطان المغولي محمد خدي بندي عام ١٣٠٤ ميلادي.

ولفت إلى أن المنارة حاليا آيلة للسقوط وسيتم ترميمها وإعادة بنائها وفق الطراز المعماري القديم والقريب من الأشكال الهندسية التي صممت بها المنارة، مضيفا أن المجلس خصص أيضا مليار دينار لترميم أربعة دور تراثية في القصبة القديمة لمركز مدينة الحلة. وبين عبيد أن الدور الأربعة تمثل طراز بناء مدينة الحلة في الحقبة الماضية وتعد من الشواخص المهمة في القصبة القديمة من الجانب التراثي والثقافي والمعماري والحضاري، داعيا الحكومة الاتحادية إلى إبداء اهتمام أكبر بالمحافظة لاسيما في الجانب التراثي والآثاري الذي تملكه كونها تعد أم الحضارات ومدينة العلماء والمفكرين.

بسبب غياب الدعم وعوامل الجوية..

انحسار الزراعة المحمية في كربلاء

□ كربلاء / أمجد علي

يؤكد العديد من الفلاحين والمزارعين الكربلائيين، الذين شيدوا بيوتا بلاستكية وأنفاقا زراعية تعرضهم للخسارة، بسبب تدني معدلات الإنتاج، فيما يعزو مسؤولون محليون أسباب ذلك إلى عوامل عدة أبرزها قلة الدعم والعواصف الترابية.

ويقول الفلاح حسين مهدي، في حديثه لـ"المدى": إن البيوت البلاستيكية لم تعد لها فائدة زراعية لما تسببت به من الخسائر.

ويضيف "هناك أسباب عدة لتدني الإنتاج، أبرزها غياب الدعم الذي تقدمه الدولة"، ملمحا "يبدو أن هناك خطة يراد بها أن تبقى المحاصيل الزراعية المستوردة هي المسيطرة على السوق الغذائية بدلا من (دوخة) الدعم وتقديم السلف وإشغال الموظفين وغيرهم"، بحسب تعبيره.

ويشير مهدي إلى أن "العديد من الفلاحين تركوا مهنة الزراعة وهاجروا إلى المدينة بحثا عن وظيفة أو عمل آخر". في حين، يلفت أحد المزارعين إلى أن ما توفره وزارة الزراعة لا يغطي احتياجات الفلاح، مبينا "لديّ أربعة بيوت وما تزودني به مديرية الزراعة من النايلون لا يزيد على ٥٠ مترا وهو يكفي لتشييد بيت بلاستيكي واحد فقط".

ويتابع "التقصير ليس من الجهات الحكومية فقط، بل العوامل الجوية لها تأثيرها على البيوت البلاستيكية، كالعواصف وارتفاع درجات الحرارة"، مضيفا "كما أننا نستخدم النايلون المستعمل إذ أن أسعار النايلون الجديد مرتفعة".

رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة كربلاء ستار العرداوي، يؤيد ما يقوله المزارعون والفلاحون بخصوص الخسائر التي لحقت بهم، موضحا "كان في المحافظة أكثر من ألفي بيت بلاستيكي إلا إن العدد انحسر إلى أقل من ذلك بكثير بعد كنا نمني النفس أن يتضاعف العدد". ويذكر العرداوي أن "أسباب ذلك متعددة، منها قلة دعم الفلاحين سواء عدم تزويدهم بمادة النايلون أو بحصة لا تكفي لتشييد نصف بيت بلاستيكي"، مشيرا إلى أن "ارتفاع درجات الحرارة في المناطق الصحراوية حيث تكثر البيوت البلاستيكية يؤثر بشكل كبير في فاعيلة النايلون".

وزاد "هناك أيضا عوامل التعرية كالعواصف والانزلاقات الرملية والعواصف الترابية وجميعها تأثر بشكل سلبي على البيوت البلاستيكية". العرداوي نبه إلى أن "شركة التجهيزات الزراعية ليس لديها خزين كاف من النايلون لكي تزود المحافظات، وهذا يعني أن الأمر ليس محصورا بمحافظة كربلاء فقط، بل في عموم مناطق البلاد". ودعا العرداوي إلى "دعم الفلاحين وزيادة حصة مادة النايلون حتى لا ترتفع أسعار الخضار، أو للحيلولة دون عزوف الفلاحين عن الزراعة المحمية وهو ما يعني توقف الإنتاج المحلي والاعتماد على المستورد بشكل كلي ونهائي".

مسؤول شعبة الإحصاء في مديرية زراعة كربلاء صائب حسون مرزه، أكد أن "البيوت والأنفاق البلاستكية المستغلة والمنتجة تراجع عددها عن العام الماضي في المحافظة لأسباب عدة".

وأوضح "عدد البيوت البلاستكية خلال العام الماضي كان ١٤٢٠ بيتا و٨٥ ألفا و٨٨٥ نفقا، تغطي مساحة قدرها ٥٠٥٢ دونما، مضيفا أن هذه الأعداد تراجعت خلال العام الحالي إلى ٦٢٤ بيتا و٨٥ ألفا و٨٤٤ نفقا، وشغلت مساحة بلغت ٤٩٣٢ دونما.

ويرجع مرزة الأسباب إلى "عدم استقرار الحالة الجوية والتي صاحبتها تقلبات في درجات الحرارة المفاجئة والعواصف الرملية والرياح القوية، إن كانت حرارة أو باردة، وحدوثها في فترات نمو النبات وجني الحاصل، ما أدى إلى تدمير كامل لعدد كبير من البيوت البلاستيكية".

وأفاد "ارتفاع نسبة الملوحة في مياه الآبار أثر سلبا في الإنتاجية وخصوصا الزراعة في الأراضي الصحراوية، وارتفاع أسعار النايلون والبذور، وقلة كمية الوقود المجهزة للفلاحين، واضطرارهم إلى شراء كميات إضافية من الوقود من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، بالإضافة إلى عدم وجود نظام تسويقي كفء لحماية المنتج والمستهلك"، مؤكدا أن ما يبيعه الفلاح لا يغطي تكاليف الإنتاج.

على الرغم من بيئتها الاستثمارية الخصبة

في واسط.. الروتين يعطل الاستثمار والمشاريع الخدمية

□ بغداد / أميمة الشمري

شكت محافظة واسط وعدد من المستثمرين المحليين، من كثرة العراقيل القانونية والإدارية التي تعيق تنفيذ المشاريع، ما تسبب بتعطيل عدد منها ودفع بالمستثمرين إلى البحث عن فرص أخرى خارج المحافظة. وعلى الرغم من كثرة المشاريع ودخول شركات استثمارية من مختلف الجنسيات للبلاد، إلا أن الإجراءات الحكومية المعمول بها تشكل عائقا أمام المستثمر الوافد والمحلي، وكذلك قانون الاستثمار الذي لم يجر تعديله ليشكل عقبة أخرى في طريق الاستثمار. واسط من المحافظات التي تعاني تعطيلا كبيرا في الفرص الاستثمارية، بسبب عراقيل تضعها الدوائر الحكومية لاسيما دائرتي الضريبة والبلدية، بحسب ما ذكر مستثمرون واقتصاديون محليون لـ"المدى". إذ قال المستثمر أحمد كريم: إن "تلك الإجراءات بدأت تنعكس سلبا على المحافظة إذ بسببها عزف بعض المستثمرين عن التعاقد لتنفيذ مشاريع في قطاعات مختلفة، بسبب قوانين تتعارض مع السياسة الاستثمارية للبلد منها الاستقطاعات الضريبية والإجراءات البلدية". من جانبه، طالب أستاذ الاقتصاد في جامعة واسط الدكتور أديب هاشم شندي، بضرورة بناء هيكلية للاستثمار تتألف من ممثلي الوزارات المعنية، ومنح تسهيلات للمستثمرين لتمكينهم من تنفيذ المشاريع بعيدا عن الروتين الإداري المعمول به. وأكد أن الروتين أصبح سببا في عزوف المستثمرين لاسيما غير العراقيين منهم، ناهيك عن الوضع الأمني والسياسي الذي يعيشه البلد. فيما لفت محافظ واسط مهدي حسين الزبيدي، في حديثه لـ"المدى"، إلى أن "موضوع الاستثمار مهم جدا وله الفعالية الأكبر في بناء البلد، لكنه يعاني من عدة عقبات إذ لابد من تشريع قانون جديد يوفر التسهيلات كافة، وتخصيص أراض لأنها الأخرى مشكلة حقيقية ومعوق أساس لتنفيذ المشاريع فلا بد من حل هذه الأزمة". وأوضح "هناك ٤٠٠٠ دونم خصصت لبناء مجمع سكني، وافقت عليها رئاسة مجلس الوزراء والجهات المعنية، لكن مدير التسجيل العقاري في واسط حال دون استملاك قطعة الأرض المخصصة لتنفيذ المجمع". وبيّن أن "مدير التسجيل العقاري امتنع عن تحويل ملكية الأرض التي كانت في السابق معسكرا تابع للجيش، وإن القانون يمنع تحويل ملكيتها، بالرغم من موافقة وزارة الدفاع على المشروع"، مضيفا "بالتالي حتى عند استحصال أعلى سلطة تنفيذية في الدولة فإن القانون يخول موظفا أو مديرا نقض هذه الموافقات". وشدد الزبيدي على ضرورة "حل هذه الأزمة التي يواجهها الاستثمار، من خلال تشريع أو تعديل القوانين التي تحويل دون تفعيل الاستثمار".

عضو لجنة الاستثمار النيابية ناهدة الدايني، أكدت بدورها أن الاستثمار يعاني مشاكل جمة، "منها قانون الاستثمار الذي يعرقل المستثمر، وذلك بسبب الآليات المعمول بها، إلى جانب الفساد المالي والإداري".